المصارف الإسلامية أداة لتفعيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية

د. لمريني نجلاء[1]

[1] المركز الجامعي مغنية (الجزائر)، nadlmerini@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/10/02 تاريخ القبول: 2019/11/28 تاريخ النشر: 2020/01/01

ملخص:

إن النظام المصرفي والنقدي في أي مذهب اقتصادي لا يعمل في فراغ عقائدي وفكري، بل له خلفيات فلسفية يرتكز عليها ويستوحي منها أهدافه ومساره. والنظام المصرفي الإسلامي له أسس عقائدية تميزه عن غيره من الأنظمة كما يهدف إلى تحقيق غايات عظيمة تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية ورفع مستوى النشاط الاقتصادي والاستجابة للحاجات الملحة في مجال تمويل الاستثمارات وغيرها، وهذا راجع إلى إسهامات المصرف الإسلامي بصفته وحدة من الوحدات الاقتصادية في تحقيق استدامة التنمية الشاملة.

كلمات مفتاحية: النظام المصرفي، النظام المصرفي الإسلامي، التنمية المستدامة.

Résumé :

Le système bancaire et monétaire, dans toute doctrine économique, ne fonctionne pas dans un vide doctrinal et intellectuel, mais dispose de fondements philosophiques sur lesquels s'inspirer de ses objectifs et de son parcours. Le système bancaire islamique a des fondements idéologiques qui le distinguent des autres systèmes et qui visent à atteindre de grands objectifs contribuant au développement économique et à élever le niveau d'activité économique et à répondre aux besoins urgents en matière de financement des investissements et autres, en raison des contributions de la Banque islamique en tant qu'unité économique au service du développement durable Dans l'ensemble.

Mots-clés : système bancaire, système banque islamique, développement durable.

المؤلف المرسل: لمريني نجلاء، **الإيميل:** nadlemerini@gmail.com

مقدمة:

إن النظام المصرفي والنقدي في أي مذهب اقتصادي لا يعمل في فراغ عقائدي وفكري، بل له خلفيات فلسفية يرتكز عليها ويستوحي منها أهدافه ومساره. والنظام المصرفي الإسلامي له أسس عقائدية تميزه عن غيره من الأنظمة كما يهدف إلى تحقيق غايات عظيمة تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية ورفع مستوى النشاط الاقتصادي والاستجابة للحاجات الملحة في مجال تمويل الاستثمارات وغيرها. تعاني الدول النامية بصفة عامة والدول الإسلامية بصفة خاصة من مشكل تمويل الاستثمارات حيث أن الأموال المتاحة لا تفي بمتطلبات التنمية الاقتصادية التي تطمح إلى تحقيقها هذه الدول، وأمام هذا الوضع تلجأ إلى الدول الصناعية الغنية لطلب قروض لتغطية هذا العجز ولكنها كثيرا ما تصطدم بتعنت هذه الدول التي تأبى أن تقرضها إلا بشروط جائرة منها التدخل المباشر أو غير المباشر في شؤون البلاد سعيا وراء إبقائها في حيز التبعية، والنتيجة الحتمية لهذه الحلقة هي تراكم الديون على الدول المقترضة إلى حد تصبح تمثل عبئا ثقيلا يعيق تقدم المشاريع الاستثمارية وخطط التنمية، وأمام هذا الوضع الخطير جاءت فكرة البنوك الإسلامية لتمحوا الآثار السيئة والسلبية في مجال استثمار فوائض الأموال، إذ من سمات هذه المصارف إبراز العمل الإيجابي الفعال، فالأسلوب المتميز للمصرف الإسلامي هو العمل على تمويل الاستثمارات على أساس مشاركة يجني جميع الأطراف ثمرتها، وبالموازاة مع ذلك يتم تحقيق الصالح العام للمجتمع الإسلامي. وعليه تمثل هدف هذه الدراسة فيما يلي: **ما هي إسهامات المصرف الإسلامي بصفته وحدة من الوحدات الاقتصادية في تحقيق استدامة التنمية الشاملة؟**

هدف البحث

يهدف البحث الى إبراز دور القطاع المصرفي المباشر وغير المباشر في تنمية الاقتصادات ذات التوجه الإسلامي باعتبارها مؤسسات ماليه تمارس أنشطة ائتمانية ذات طبيعة خاصة فرضتها أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

أولا: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية:

1. مفهوم المصارف الإسلامية:

تعرف المصارف الإسلامية، بأنها مؤسسات مالية عقائدية تعتمد في عملها على العقيدة الإسلامية، وتسعى إلى تحقيق المصالح المادية المقبولة شرعا، عن طريق تجميع الأموال وتوجيهها نحو الاستثمار الأمثل[1]، وتهدف إلى تحقيق آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية السليمة. وتعرف كذلك بأنها مؤسسات مالية تباشر الأعمال المصرفية مع التزامها باجتناب التعامل بالصيرفة الربوية، بوصفها تعامل محرم شرعا.

وقد برزت هذه الظاهرة منذ أكثر من ربع قرن من الزمان، حيث تأسس أول بنك إسلامي في دبي في اليوم الثاني عشر من آذار(مارس) عام 1975م برأس مال قدره (50) مليون درهم على يد الحاج محمد سعيد لوتاه وشركائه، فنجح نجاحا متميزا في ممارسة أعماله وأنشطته الاستثمارية والخدمية، طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، وفي نهاية عام 1999م وصل عدد البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية إلى أكثر من مئتي مؤسسة ومصرف إسلامي[2]، موزعة في القارات الخمس، ولها شبكة فروع تزيد عن خمسة آلاف فروع، ووصل حجم الاستثمارات التي تديرها إلى أكثر من مئة مليار دولار، ومنها على سبيل المثال ما يزيد عن ست مئة مليون دولار في حسابات ومعاملات مع البنوك التقليدية أو التجارية في بلاد الغرب، واقترنت هذه البنوك بظاهرة التأمين التعاوني الإسلامي، مثل شركة التأمين الإسلامية المساهمة العامة المحدودة في الأردن.

2. وظائف المصارف الإسلامية:

تعمل المصارف التقليدية كأوعية تتجمع فيها الأموال والمدخرات من الأفراد والهيئات المختلفة ليعاد استخدامها في تمويل العمليات والمشاريع المختلفة، وتحقيق ربح يتمثل في الفرق بين سعر الفائدة المدينة التي تدفعها على الودائع والمدخرات، والفائدة الدائنة التي تحصل عليها لقاء القروض والسلف التي تمنحها، فالمصارف تمثل في هذه الحالة وسيط بين المدخرين والمستثمرين، وتعتبر وظيفة التمويل أحد الخدمات المهمة التي تقدمها المصارف الإسلامية لعملائها رغم تطوير المصارف للوظائف التي تؤديها حيث أصبحت تؤدي خدمات أخرى لا تقل أهميتها عن وظيفة التمويل.

إن وظيفة البنك الإسلامي تتعدى كونها بنك تجاري يقوم بعملية الائتمان (الاستثمار) وتقديم الخدمات البنكية إلى كونه بنك تنموي يشبه إلى حد كبير البنوك التنموية المتخصصة طالما يعمل على استثمار كافة أمواله في مشاريع استثمارية بطريقة مباشرة. وأكدت (لجنة الأساتذة الخبراء، 1996) على دور البنوك الإسلامية في التنمية، وبينت الدور الهام الذي لعبته هذه البنوك في تجميع المدخرات لتمويل التنمية.

ويعتبر البنك الإسلامي بنكاً اجتماعياً يقوم بدور كبير في خدمة المجتمع والبيئة المحيطة به من خلال الإشراف على صندوق الزكاة وتقديم القروض بدون فوائد والخدمات الاجتماعية والاستثمارية منها وإن كانت في حدود ضيقة. والمسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية ذات مفهوم شامل ومتوازن، وتعتمد على ضرورة التنظيم المتكامل على مستوى المجتمع كله. وقد أشار الدكتور المغربي[3]، 1996 إلى التزام البنك الإسلامي بالمشاركة ببعض الأنشطة والبرامج والأفكار الاجتماعية المرتبطة بطبيعة نشاطه، بهدف رضى الله وتحقيق التقدم والوعي الاجتماعي للأفراد، كما يهتم البنك بالتوازن بين مصالح الفئات المختلفة المرتبطة بالبنك الإسلامي.

ويمكن تلخيص وظيفة البنك الإسلامي، بأنه بنك تجاري تنموي اجتماعي، هذا ما يميزه عن أنواع البنوك الأخرى سواء أكانت بنوك تجارية أم بنوك تطويرية تختص بنشاط عمل معين أو أكثر. كما أن البنك الإسلامي يستثمر أمواله على أساس المدى القصير والمدى الطويل (استثمارات رأسمالية)، أما البنك التجاري فيستثمر أمواله على أساس المدى القصير[4].

وبذلك يقوم البنك الإسلامي بكل أساسيات العمل المصرفي المتطور، وفقاً لأحدث الطرق والأساليب الفنية لتسهيل التبادل التجاري وتنشيط الاستثمار ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما لا يتنافى مع أحكام الشريعة الإسلامية، فإذا كان البنك التجاري يعمل كوسيط يجمع الأموال والمدخرات ليعيد توظيفها مقابل الحصول على فوائد أعلى من تلك التي يدفعها على الودائع، فإن البنك الإسلامي يعمل كوسيط وشريك يجمع الأموال والمدخرات ويعيد توظيفها ويحصل بذلك على نصيب من الربح ويتحمل حصة من الخسائر حال وقوعها.

وبإجراء مقارنة بين مجالات توظيف الأموال في بنك إسلامي بمجالات توظيف الأموال في البنوك التجارية يتبين أن معظم أموال البنوك التجارية توجه لمجال القروض والسلف والتي تشكل غالبية أوجه الاستثمار، ثم يليها في ذلك الاستثمار في محفظة الأوراق المالية ثم يليها خصم الأوراق التجارية، أما في البنوك الإسلامية فتختفي طرق التمويل عن طريق القروض والسلف بفائدة، كما يختفي الاستثمار في السندات وخصم الأوراق التجارية ليحل محل كل هذا عمليات التمويل بالمشاركة والمضاربة والمرابحة، كما أن جزءاً مهماً من أموال البنك الإسلامي (الودائع الاستثمارية) يتم استثمارها في تأسيس مشروعات استثمارية.

أما بالنسبة للاستثمار في محفظة الأوراق المالية فيمكن للبنك الإسلامي الاستثمار في محفظة الأسهم وسندات المقارضة كأحد أوجه الاستثمار الرئيسية الأخرى.

ثانيا: مقومات نجاح المصارف الإسلامية والمعوقات والمشاكل التي تواجهها

1. مقومات نجاح المصارف الإسلامية[5]:

تعاظم أهمية دور المصارف الإسلامية في التنمية مرهون بعدد من الأمور، التي لابد أن تتوافر لكي تحافظ

على وزنها المميز في عملية التنمية، والتي يمكن إجمالها بالآتي:

1-القيادات الرشيدة الرائدة والمسلحة بفنون المهنة بأعلى المستويات، والمدركة لعظمة القضية التي تتصدى لها، ناظرة إلى السماء ورب السماء في كل تصرف من تصرفاتها، واعية للمسؤولية الملقاة على عاتقها ومؤمنة إن الحساب أمام الله وحده وأن الكتاب لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلاُ وأحصاها، وأنهم محاسبون أمام من يعلم طائفة الأعين وما تخفي الصدور، وأنهم يقفون تحت راية الإسلام التي ترفعها المصارف الإسلامية .فلا بد أن يكونوا على مستوى ما يعنيه ويستهدفه هذا الدين العظيم.

2-عاملون بشكل لا تدخل الوساطة أو المحسوبية أو المجاملة في توليهم العمل، ويتم اختيارهم على وفق المعيار الإسلامي القويم، الذي يشترط القوة والأمانة والعلم والتمكن والنزاهة والإخلاص، وأن يعمل على وفق الرسالة التي يحملها والقضية التي خلقه الله سبحانه وتعالى من أجلها.

3-التزام المصارف الإسلامية التزاما كاملاً بمقاصد الشريعة الإسلامية التي قام نظامه عليها، في القول والأسلوب والتنفيذ، وفي الشكل والمضمون .فينبغي عليه الإلتزام في تكوين رأس المال وفي نظم العمل وفي معاملة العملاء والعاملين وفي طرق تعبئة الموارد وأساليب التوظيف وغير ذلك.

4-الوعي الإستراتيجي لدى القيادات بالدور المهم للمصارف الإسلامية في تحقيق التنمية في المجتمع.

5-الوضوح الفكري لمهمة ووظيفة وأفاق المصرف الإسلامي لدى كل العاملين في المصرف، من الإدارة العليا إلى أقل مستوى تنفيذي.

6-التقييم المستمر للأداء والنتائج، و المراجعة المستمرة للخطط التي جرى تنفيذها، بما يكفل تصويب نقاط الخلل وتصحيحها.

7-انتشار فروع المصارف الإسلامية على أوسع نطاق جغرافي ممكن في منطقة عمل المصرف ، حتى تتاح فرصة تقديم الخدمة المصرفية لكل أفراد المجتمع، وتعبئة طاقاتهم، حيث أن الانتشار الواسع يتيح للمصارف أن تدخل في النسيج الشامل للمجتمع، مما يهيئ المناخ المناسب لتحقيق التنمية.

8-توسيع نطاق مشاركة الأفراد في رسم سياسة المصرف واتخاذ القرارات من دون أن يرتبط ذلك بعدد الأسهم التي يمتلكها الفرد (الزبون)، بمعنى اعطاء المودعين نوعاً من الرقابة على أعمال المصرف الإسلامي.

2. المعوقات والمشكلات التي تواجه المصارف الإسلامية[6]: تواجه المصارف الإسلامية العديد من المشكلات، ويرجع ذلك إلى قلة تجربتها وضراوة الحرب التي شنت ولا تزال تَشن ضدها وعدم ملائمة البيئة التي تعمل فيها، فضلاً عن قلة الباحثين والدارسين المهتمين بأمرها. ويمكن عرض المشكلات التي تواجه المصارف الإسلامية بالآتي:

1) المشكلات الإدارية:

- نقص كفاءة أعضاء مجلس الإدارة وضعف كفاءة القادة الإداريين التنفيذيين.

-المركزية في اتخاذ القرارات التنفيذية وعدم وضوح خطوط السلطة والمسؤولية فضلاً عن المجاملات والضغوط الخارجية.

-تطبيق بعض الأسس والقواعد والنظم المطبقة في المصارف التقليدية والتي لا تتناسب مع ذاتية المصارف الإسلامية.

-ضعف الاهتمام بانتقاء العاملين على أساس الكفاءة وأنعدم فرص التدريب لهم، مما يجعلهم غير قادرين على استخدام التقنية الحديثة في العمل المصرفي.

-ضعف فعالية نظام الحوافز المادية والمعنوية.

-عدم وجود قناعة برسالة المصارف الإسلامية لدى القائمين بها بسبب حداثة تجربتها وعلمانية ثقافتهم إذ إن معظمهم قد تلقى تعليمه واخذ ثقافته من بلاد غير إسلامية.

-إن نسبة كبيرة من العاملين في المصارف الإسلامية كانوا يعملون في المصارف التقليدية ومازالوا متأثرين بالعمل المصرفي الربوي.

-عدم استقلاليتها في بعض البلدان وتدخل السلطات الحكومية في الشؤون الإدارية للمصرف الإسلامي، كأن تفرض بعض الأشخاص للعمل فيها أو أن تفرض هيكلاً تنظيمياً قد لا يتناسب مع طبيعة المصرف الإسلامي.

2) المشكلات الاقتصادية:

-عدم قدرة المصارف الإسلامية في ظل الإطار العام الذي تعمل فيه على التوسع في استخدام مواردها في القنوات الاستثمارية ذات الأساليب الشرعية المتفق عليها.

-ارتفاع نسبة الموارد النقدية قصيرة الأجل لدى المصارف الإسلامية الأمر الذي يفرض عليها توظيفها في استخدامات قصيرة الأجل.

-ضعف نشاط المصارف الإسلامية، حيث يلاحظ أن المعاملات بين المصارف التقليدية (الربوية) تأخذ طريقها بكل بساطة تبعاً لنظام الفائدة .أما بين المصارف الإسلامية فأن النظام يختلف تماماً في ظل المشاركة في الربح والخسارة.

-عندما يتعرض المصرف التقليدي إلى نقص في السيولة فأنه يلجأ إلى طلب قرض من أحد المصارف التقليدية، وأن تعذر عليه الحصول على القرض، فأنه يلجأ إلى البنك المركزي بصفته الملجأ الأخير للإقراض.

فعندما يوافق البنك المركزي على منحه الفرض فأن موافقته تكون مقرونة بسعر فائدة جزائي .فالمصارف الإسلامية لا تستطيع الاستفادة من هذه المهمة التي يقوم بها البنك المركزي. بسبب تحريم الشريعة الإسلامية للفائدة أخذاً وعطاءً. هذا يجعل المصارف الإسلامية تحتفظ بسيولة نقدية عالية لمواجهة حالات زيادة الطلب على الأموال، والذي بدوره يؤثر سلباً في قدرتها الاستثمارية.

3) **المشكلات المحاسبية:**

–تطبيق الأسس والنظم الوضعية المحاسبية في المصارف الإسلامية، والتي تتعارض مع قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية.

–بروز بعض المشكلات المتعلقة بتحديد وقياس نصيب المستثمر من عائد الاستثمارات بطريقة أمينة وعادلة، قد أجبر بعض المصارف الإسلامية إلى اللجوء للتقدير والتقريب فضلاً عن المشكلات المتعلقة بقياس توزيع الأرباح والخسائر في المصارف الإسلامية ومنها:

*مشكلة قياس النفقات و الإيرادات.

*مشكلة تقييم الموجودات والمطلوبات.

*مشكلة تحديد تكلفة الخدمة المصرفية أو الاجتماعية أو المشروع الاستثماري على أساس التقدير الشخصي.

–مشكلات محاسبية تتعلق بأسس احتساب زكاة المال وتوزيعها.

–مشكلات محاسبية تتعلق بأسس نظم الرقابة الداخلية والخارجية على وفق المنهج الإسلامي.

ثالثا: المصارف الإسلامية أداة للبحث عن فرص التنمية الشاملة:

1. تعريف التنمية الاقتصادية في الفكر الإسلامي:

إن لفظة التنمية الاقتصادية بالمعنى الذي سبق بيانه في الفكر الوضعي يمكن أن ندخله تحت ما يعرف في الفكر الاقتصادي الإسلامي بمصطلح (العمارة) الذي استمد من **قوله تعالى: «هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها» [هود: 61]**، ومضمون لفظة العمارة يمكن أن يستوعب مفهوم التنمية الاقتصادية بالمعنى الوضعي ويزيد عليه، لأن العمارة في الفكر الاقتصادي الإسلامي تعني تحقيق النهوض في جميع جوانب الحياة، بما فيها الجوانب الاقتصادية والمادية[7].

ولقد قال بعض أهل التفسير في معنى هذه الآية: إن الله سبحانه وتعالى يأمر عباده بالقيام بعمارة الأرض واستغلالها بمختلف الأنشطة كالزراعة والبناء وحفر الأنهار، وبأن يقيموا فيها المساكن وكل ما يلزم من مرافق لشؤون حياتهم. وتقع مسؤولية عمارة البلاد (التنمية الاقتصادية) على عاتق كل من الأفراد والدولة الإسلامية الذين يجب عليهم أن يلتزموا بأحكام الشريعة الإسلامية أثناء سعيهم لتحقيق هذه العمارة في جميع المجالات.

ويمكن أن نختار التعريف التالي للتنمية الاقتصادية في الفكر الإسلامي بأنها هي: عبارة عن نشاط موجه إلى تحقيق الحد الأقصى من الرفاه الإنساني في كل مظاهره المباحة وإلى بناء قوة الأمة في المجالات المطلوبة شرعا لكي تقوم بدورها في العالم.

وانطلاقا من خصائص الاقتصاد الإسلامي فإن هناك نظرة أو مفهوم للتنمية يمكن تلخيصها في النقاط التالية[8]:

- ❖ يتوجب الوعي منذ البداية أن القرآن الكريم كتاب عقيدة وشريعة، وهو يحتوي على بعض الأفكار الاقتصادية، ومن ثم فإن صياغة نظرية للإنتاج والتنمية الاقتصادية والاجتماعية إنما يكون من صنع الإنسان على ضوء هذه الأفكار.

- ❖ إن التنمية الاقتصادية في الإسلام تضم في محتواها التنمية الاجتماعية في نفس الوقت، وهي فرض على الفرد والمجتمع والدولة معا، وفي ذلك يقول **الله تعالى: « هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور » [الملك: 15]**
- ❖ يستمد مضمون التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام من لفظ العمارة أو التعمير، وبالتالي فإن الإسلام لا يسلك في سبيل تعمير الأرض إلا الطرق المشروعة التي هي من مبادئ الاستخلاف بخلاف النظم الوضعية التي تسلك كل وسيلة تبررها الغاية عندهم مهما كان فيها من استغلال وربا واحتكار وأكل أموال الناس بالباطل.
- ❖ تأمر الشريعة الإسلامية بممارسة النشاطات النافعة وتصفها بأنها حلال، وتنهى عن ممارسة النشاطات الضارة تلك التي توصف بأنها حرام، ومن هنا نجد أن الإسلام يضع القواعد الأساسية في مجالات التنمية والتوزيع مسترشدا بقاعدة الحلال والحرام.
- ❖ إن الهدف من عملية التنمية في الإسلام بيس مجرد زيادة كمية السلع المادية لإشباع الحاجات المختلفة، وإنما تعتبر هذه الغاية في حد ذاتها وسيلة لهدف آخر هو تحقيق العبودية لله وإعمار الأرض.
- ❖ إن عمارة الأرض أي تنميتها على هذا الأساس لا تكون إلا من منظور شامل سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي وهو ما يشير إلى شمولية عملية التنمية في الإطار الإسلامي.
- ❖ إن مفهوم التنمية الشاملة في الإسلام ينصرف إلى التوزيع العادل لثمار هذه التنمية، وحرصا على التكافل الاجتماعي أخذ الإسلام بوسائل أخرى لتحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة منها، الزكاة ونظام الميراث والإنفاق بأنواعه.

2. أثر المصارف الإسلامية على تحفيز الادخار والاستثمار والحد من كارثة التضخم:

مازال كثير من المسلمين يبتعدون عن التعامل مع البنوك الربوية خشية التلوث بآفات الربا ومضاره بل ومشبهاته، لذلك تبقى أموالهم محجوبة عن الاستثمار، فكانت المصارف الإسلامية نافذة مضيئة لترغيب الناس في أمرين مهمين وهما الادخار والاستثمار المشروع، أما الادخار فيفيد الفرد والمجتمع، إذ يحقق لصاحبه أمانا من الفقر وتقلبات الزمان وتجدد الحاجات ويكون تشغيل الادخار في أنشطة اقتصادية سببا لتحقيق نمو المجتمع وتطوره، بدلا من تخبئة الأموال بوسائل خاصة ومختلفة، ومن أسوئها ادخار الأموال الإسلامية في المصارف الأجنبية الغربية لتشغيل آلات المصانع وتنمية الاقتصاد الغربي وتطوره ، وهناك أمر أخطر من ذلك وهو أن تستثمر أموال المسلمين المودعة في هذه البنوك في أمور أخرى تنافي الشريعة الإسلامية، وسعيا منها لاستقطاب المدخرات تعتمد المصارف الإسلامية على الحوافز غير سعر الفائدة، وهذه الحوافز هي حوافز روحية واجتماعية وعقائدية.

✓ **الحد من ظاهرة التضخم:** تعاني أغلب البلدان العربية والإسلامية من ظاهرة التضخم لضعف موارد التنمية الاقتصادية. ومن أجل الحد من هذه الظاهرة كانت المصارف الإسلامية ضرورة اقتصادية حتمية، لتصحيح مسار المعاملات في أساق المال والنقد، وتجنب وجود ثراء غير مشروع بسبب انخفاض القوة الشرائية للنقود من طريقتين: ربط عائد الودائع بنسبة من الربح الفعلي في المشاريع الاستثمارية، والحيلولة دون أي إثراء غير مشروع بسبب التضخم الذي يحققه رجال الأعمال المقترضون من البنوك الربوية قروضا ذات آجال طويلة.

3. دور ضوابط المصارف الإسلامية في إحداث الموازنة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

إن المصارف الإسلامية ترى في التنمية الاقتصادية ولاجتماعية خلاص للإنسان من حالات الضيق والعوز والفاقة والجهل، لذا فإن التنمية من وجهة نظر المصارف الإسلامية ليست مادية فحسب، وإنما روحية وأخلاقية، وأنها تنمية شاملة. والمصارف الإسلامية هي في الأصل مصارف استثمار أو مصارف تمويل بالمشاركة حيث يعد الاستثمار الشريان الحيوي لديها، ونجاحها يتوقف على كفاءتها الاستثمارية، ومن خلال ذلك نرى أن المصارف الإسلامية تعتمد بالدرجة الأولى على البحث عن فرص التنمية، وهي الحالة التي تتفاعل إيجابيا مع المجتمع، وتدعوا للمشاركة في نشاطها الإنساني التنموي للصالح العام، وإن المصارف الإسلامية ترى أن الضرورات الإنسانية تملى عليها أن تركز نشاطها على التناسق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي فإن عملية استثمار الأموال في مؤسسات الأعمال ،إنما تهدف إلى جانب تحقيق الأرباح، بلوغ المقاصد الاجتماعية من هذه العملية. وبحكم تمسكها بالشريعة الإسلامية وقواعد الإسلام الحنيف هي مصارف اجتماعية– إنسانية، تحقق أعلى درجات التكافل الاجتماعي من خلال مبدأ العدالة والمساواة في توزيع الثروات[9]، وفي نطاق زيادة الأصول الإنتاجية للفقراء، يلاحظ أن حرص الإسلام على توفير حد الكفاية ومن ثم الإفلات من الفقر من خلال زيادة الأصول الإنتاجية للفقراء يتضمن المزج بين التنمية وعدالة توزيع الدخول[10]، فزيادة نصيب الفقراء من الأصول الإنتاجية يزيد من قدرتهم على العمل والإنتاج، الأمر الذي يساهم في توفير الكفاية للفقير ويحافظ على كرامة العنصر البشري، ويتضمن في نفس الوقت توفير أسباب زيادة الناتج القومي ومن ثم زيادة معدلات التنمية، كما أنه أقل ضغطا على خزينة الدولة باعتبار أنه يتضمن تمكين الفقراء من غناء أنفسهم، ومن ثم عدم استمرار استنزاف موارد الدولة.

الخاتمة:

يمثل الأساس الذي ترتكز عليه البنوك الإسلامية نقطة القوة، فهي تتلقى الدعم من كافة طبقات الشعب، ولقد أكدت تجارب البنوك الإسلامية هذه الحقيقة بسبب تجاوب هذه المؤسسات مع معتقدات الشعب المسلم. وكخاتمة للموضوع فإن البنوك الإسلامية التي قامت لتزيل الآثار المدمرة للربا قد لقيت نجاحا لم يكن منتظرا عند الكثير من الاقتصاديين الغربيين والمغتربين.

ولقد أكد صندوق النقد الدولي في تقريره لسنة 1987 أن البنوك الإسلامية أكثر استقرارا من البنوك الرأسمالية وأن من بين أكثر من خمسين بنكا لم يغلق واحدا أبوابه.

وآن الأوان ليدرك المسلمون هذه الحقيقة فيعملوا على نشر هذه البنوك التي تتوافق مع معتقداتهم وسلوكهم الإسلامي، وخاصة في مسألة التعويل على تحقيق الانسجام والتوافق بين أبعاد التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية كطرفين أساسيين في معادلة العمل المصرفي الإسلامي.

الهوامش:

1- د. رضا صاحب أبو حمد، "الخطوط الكبرى في الاقتصاد الإسلامي"، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2006، ص 285.

[2]–د. وهبة الزحيلي،"المعاملات المالية المعاصرة"، دار الفكر بدمشق، الإعادة الثالثة، 1427 هـ–2006 م، ص517

[3]– المغربي، عبد السميع عبد الفتاح،" المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية"، ط1، عام 1996م.

[4]– جبر، محمد هشام، ونضال صبري،" البنوك الإسلامية أصولها الإدارية والمحاسبية"، مركز التدقيق والأبحاث، جامعة النجاح الوطنية – نابلس – فلسطين، 1981م.ص 86

[5] - Robert Schweitzer, Samuel H.Szewizyk And Raj Varma, The Effect of Debt Downgrades on Stock Prices of Other Bank, Financial Review V36, No.4, Nov, 2001, p.p139-150.

[6] - Ibid, p.p150-156.

[7]– أ– د. محمد عبد العزيز عجمية، د. إيمان عطية ناصف، د. علي عبد الوهاب نجا " التنمية الاقتصادية – دراسات نظرية تطبيقية "، الدار الجامعية الإبراهيمية الإسكندرية، مصر، 2006، ص 77–82.

[8]– د.وليد خالد الشايجي «المدخل إلى المالية العامة الإسلامية»، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 1425هـ–2005م، ص410

[9] – رشيد حيمران «مبادئ الاقتصاد وعوامل التنمية في الإسلام"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2003، ص76.

[10] – د. رضا صاحب أبو حمد، "الخطوط الكبرى في الاقتصاد الإسلامي"، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2006، ص 286.